الفصل الثالث:إسهامات الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الاجتماعية بولاية الوادي بين (2010-2015).

نتناول من خلال مباحث هذا الفصل الطابع الاجتماعي الذي تتميز به ولاية الوادي بإعتبارها جزء من المجتمع الجزائري ،مع التعرض إلى أهم القضايا الاجتماعية التي إستدعت تدخل الجهات الرسمية وغير رسمية المحلية لأجل القضاء عليها،وهذا بفضل الآليات التي وضعت لتساهم في تفعيل السياسة الاجتماعية بالولاية،كما سنبين الآثار التي نتجت من خلال هذه الإسهامات المنوعة والمتباينة.

المبحث الأول:الظروف الحياتية بولاية الوادي

لفهم أي مشكلة إجتماعية في مجتمع ما،لا بد من فحص تركيبته وطبيعة ثقافته وتقاليده، فولاية الوادي كباقي ولاية الجزائر لها خصوصيات إجتماعية و عادات تندرج ضمن قيمها وموروثها الثقافي المتواتر تاريخيا،والذي يتعلق بثقافة مد العون ومساعدة المحتاجين و الأيتام والمعاقين،بما يحقق تحسن لوضعهم الاجتماعي،كما تتحمل الكثير من فواعل و أطياف هذا المجتمع مسؤولية تقديم يد المساعدة لهؤلاء،وهذا ما سنفصل فيه من خلال محتويات هذا المبحث.

المطلب1: طبيعة النسيج الاجتماعي بولاية الوادي .

تتربع ولاية الوادي على مساحة تقدر بحوالي 44586.80 كلم مربع أي بنسبة 1.87 بالمئة من مساحة التراب الوطني،أما حدودها كالتالي:

- ولاية تبسة من الشمال الشرقي-ولاية خنشلة من الشمال-ولاية بسكرة من الشمال الغربي
- ولاية الجلفة من الغرب – ولاية ورقلة من الجنوب و- الجمهورية التونسية من الشرق.

وتضم ولاية الوادي 30 بلدية و12 دائرة ،بعدد سكان مقدر بـ771900 نسمة.[1]

ولعبت دورا هام خلال الوجود الاستعمار الفرنسي بها،حيث كانت نقطة عبور بين الحدود الليبية والتونسية لنقل السلاح ودعم جبهات القتال بمناطق الشمال،بين الجيش الفرنسي ومجاهدي جيش التحرير الوطني.

وتتربع على مساحات من شجر النخيل وإنتشار كبير للكثبان الرملية على ربوعها،حيث يعد منتوج التمر أحد أهم المحاصيل التي كانت تنتجها الولاية سابقا،أما حاليا فتحتل ولاية الوادي في إنتاج البطاطا المرتبة الأولى وطنيا،وهذا كله بسبب جهود الفلاح وتوسعه في زيادة محاصيل أخرى في إطار سياسات التنمية الفلاحية المنتهجة بولاية الجنوب،منطقة الوادي مثلها كمثل أقاليم الجزائر،سابقا كان نظامي القبيلة والعشيرة يقومان

1- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية،**مونغرافية سنة 2014**،لولاية الوادي،ص02.

بوظائف إجتماعية لإفرادها،وهي المسؤولة على تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي ورعاية شؤون الزواج،والسهر على الضبط الاجتماعي والتضامن بين أفرادها.[1]

إحتوت التركيبة السكنية الموزعة بولاية الوادي على كل من منطقي وادي سوف ووادي ريغ والتي فرضتها إلى حد بعيد جغرافية وطبيعة المنطقة، فالتوسع العمراني للتجمعات السكانية أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 كان في معظمه يتجه نحو الشمال،إذ أن موارد الوادي جعلت السكان يعتمدون على الكفاف من العيش بالاعتماد أساسا على التمور وقليلا من القمح والخضر الموسمية المحدودة التي تمارس في مساحات صغيرة،فهذه الوضعية فرضت على السكان الهجرة طلبا لموارد مالية إضافية،وهذا في ظل الوضع المناخي الصحراوي الصعب.[2]

فالجفاف الذي كان يخيم على هذه المنطقة ومع قلة الموارد الطبيعية وضعف العمليات التجارية،لم يكن على أهالي الوادي إلا المحافظة وتعزيز سبل التكافل الاجتماعي والتضامن لعلاج حالات الفقر الذي كان يعم الكثير من العائلات القاطنة بصحاري الوادي،من خلال عدة وسائل لها صورة عديدة نذكر منها:

أ-العشور : وهي الأموال والمواد التي تجمع من الزكاة الزروع والثمار،ومن ثم تقسم على الفقراء

ب-العوانة : وهي حملة تعاون يقوم بها رجال القرية تطوعا لمساعدة من يريد بناء مسكنه أو ترميمه من سكان القرية أو من يريد حصد غلة نخيله من التمور،أو رفع الرملة لإنشاء غابات النخيل ،وهي مساعدة بالجهد ومن دون مقابل.

ب-اللمة : وهي عملية جمع أموال ومساعدات غذائية يشرف عليها كبار العرش وأئمة المساجد كإعانة تقدم لمن يريد السفر للعلاج أو الزواج أو أداء مناسك الحج ممن يستحقها من المعوزين.[3]

إتسمت العادات والتقاليد لسكان الوادي بميزة مساعدة المحتاج والتقديم العون له،كتضامن إجتماعي نابع من القيم الإسلامية للنسيج الاجتماعي المتنوع القاطن بربوع الوادي من عروش وقبائل كثرة

كالربايع،الفرجان،المصاعبة،الطرود،الأعشاش،أولاد جامع...،فهذه الوسائل وغيرها تميزت بها هذه العروش للقضاء على البؤس الاجتماعي،فمجلس الأعيان بإعتباره جماعة محلية هو من كان يدير الشؤون العامة لسكان الوادي قبل دخول المستعمر ،ويشرف على تنظيم عمليات وحملات المساعدة للفقراء وجمع الهبات والصدقات وتوزيعها على المستحقين لها من أبناء المجتمع المحلي،فصعوبة العيش في الصحراء وتزايد مستويات القحط

1- سليمان دحماني،"**ظاهرة التغير في الاسرة الجزائرية**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة تلمسان،2006)،ص11.

2- عثمان زقب،"**الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف(1918-1947)**"،(مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الاداب والعلوم الانسانية،جامعة باتنة،2006)،ص22.

3- موسى بن موسى،**الحركة الإصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها(1900-1939)**،(مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإنسانية،جامعة قسنطينة،2006)، ص54.

والجفاف بها جعل الكثير من سكان الوادي يتحولون من البدو إلى الحياة الحضرية[1]،بحثا عن حياة أفضل ولتحسين ظروفهم الحياتية.

وكذلك السعي لتطوير حرفهم وصناعاتهم التقليدية كالتجارة ،الحدادة،الفلاحة،البناء والخياطة الا أن هذه الوظائف في أغلبها مسخرة لخدمة الإدارة الفرنسية والمستخدمون فيها من الأهالي مقابل أجور زهيدة.[2]

فالوضع المعيشي بالوادي في ظل وجود المستعمر عموما لايختلف كثيرا عن مناطق الجزائر الأخرى،فهي تعاني من تدهور مستوى الغذاء الذي كان يستهلكه الإنسان الجزائري.[3]

فوجود المستعمر الفرنسي بالوادي منذ سنة 1882 زاد من البؤس الاجتماعي بمنطقة الوادي وزاد هذا من نهضة ثوارها المتحمسين لرفع مشعل الثورة ضد الاحتلال الاجنبي ،وقد سجل أبناؤها أثناء الكفاح وقائع بطولية كانت محل إعجاب العدو والصديق،وأستشهد من رجالها عدد كبير.[4]

ساهم كل هذا في دعم برنامج الاستقلال الذي رسمته جبهة التحرير الوطني بجيشها ومناضليها، ومحو الغطرسة الاستعمارية التي دمرت الحياة الاجتماعية وأخضعتها لحكم الادارة الفرنسية.

حافظ سكان الوادي على العديد من الوسائل التقليدية بعد الاستقلال المتعلقة بالتضامن الاجتماعي ومساعدة الغير من فقراء الأهالي بمايضمن لهم الكفاف والعيش اللائق، في حين أنشأت الإدارة الجزائرية البلدية كجهاز محلي تمثيلي يشرف على تسيير الحياة العامة،بمساعدة القوى المجتمعية من دور المساجد والجمعيات الخيرية ولجان الاحياء وغيرهم، كما أن التقسيم الاداري الذي أقرته الجزائر سنة 1984 عزز من مكانة منطقة الوادي لتصبح ولاية بالجنوب الشرقي .

إن طبيعة النسيج الاجتماعي بولاية الوادي عبر سيرورته التاريخية تميز بوجود جملة من الخصائص المتوارثة جيل بعد جيل و التي لاتزال الى اليوم شعارا للتضامن والرعاية الاجتماعية،

إلا أن المسؤولية الأولى لتحسين معيشة قاطني ولاية الوادي تتحملها الجهات الرسمية المحلية بمشاركة الفاعلين الناشطين في المجالات الاجتماعية،كل هذا يأتي ضمن البرامج المحلية التي يتبناها هؤلاء لتحقيق رفاه وكرامة معيشية للفئات الضعيفة من جهة،وإستثمارهم بما يخدم التنمية المحلية.

1- أحمد زغب،مصدر سابق.

2-الجباري عثماني،منظومة التسمية في مجتمع وادي سوف خلال الفترة 1882-1937،**مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**،جامعة الوادي،العدد الرابع،جانفي 2014،ص204.

3- عثمان زقب،مرجع سابق،ص36.

4- إبراهيم العوامر،**الصروف في تاريخ الصحراء وسوف** ،الابيار(الجزائر)،منشورات ثالة،2007 ،ص30.

المطلب2: مظاهر الحرمان الاجتماعي بولاية الوادي

كما قلنا سابقا أن الطبيعة الصحراوية الصعبة لولاية الوادي،مع ما خلفه المستعمر الفرنسي من أفات إجتماعية وتخلف،كل هذا زاد من توسع مظاهر الحرمان الاجتماعي خصوصا في المناطق الريفية لولاية الوادي،ونسرد أهم هذه المظاهر والأكثر انتشارا على مستوى مناطق الولاية:

أ- الفقر في المناطق النائية:

هناك أسر من سكان البدو والرحل خاصة بالمناطق الحدودية ببلدية دور الماء بدائرة الطالب العربي وقرية المنشية بدائرة حاسي خليفة وقرى ببلدية سيدي خليل بدائرة المغير يعيشون حالات إجتماعية صعبة،حيث تغيب عليهم أبسط المستويات الرعاية الصحية،وتحاصرهم الأوبئة وتخيم عليهم مشاهد البؤس والفقر والأمية.[1]

إن ضعف البرامج المحلية وعدم كفاءتها كان وراء تفاقم هذه الآفة،كما أن نقص حملات وقوافل المساعدات التي تقوم بها الجهات المعنية المحلية الرسمية وغير رسمية لم تلبي الحاجيات الأساسية لأهالي هذه المناطق،مما زاد ذلك في مأساتهم وعزلتهم.

ب- مشكلات فئة المعاقين:

جاء في أخر إحصائية لمديرية النشاط الاجتماعي لولاية الوادي لسنة 2014 أن عدد المعاقين يقدر بـ 21530 معاق يتوزعون على 30 بلدية ونختار أربعة بلديات كعينة لتعداد المعاقين حسب نوع الاعاقة من خلال الجدول رقم(4):

	المعاقون حسب نوع الاعاقة					
بعض بلديات ولاية الوادي	حركيا	ذهنيا	بصريا	سمعيا	متعدد الإعاقة	المعاقون 100%
بلدية الوادي	978	1197	418	340	205	2019
بلدية الرباح	181	143	151	33	55	418
بلدية جامعة	287	215	134	84	29	552
بلدية حاسي خليفة	196	158	111	52	38	443

المصدر: من إعداد الطالب.(إحصائية مديرية النشاط الاجتماعي2014)

1- مقابلة مع السيد السعيد بوضياف،رئيس اللجنة الولائية للهلال الاحمر الجزائري،مقر اللجنة،بلدبة الوادي،يوم 2016/04/03.

فنلاحظ من خلال هذا الجدول أن المعاقون 100% هم من يصنع الفرق مقارنة مع أنواع الإعاقة الأخرى،وقد وصل تعداد المعاقين من هذا الصنف على مستوى ولاية الوادي سنة 2015 بما يقارب بـ3525 معاق.[1]

فهذه الأرقام توحي بحجم هذه الفئة و تعدد مطالبها وحاجياتها الكثيرة في إطار رعايتها وتحسين وضعها الاجتماعي ومدها بالمستلزمات المختلفة كالكراسي المتحركة و الدرجات النارية...ألخ.

كما أن الحاجة لوجود مراكز للرعاية المعاقين شيئ ضروري،إذ أن ولاية الوادي تحتوي على مركزين فقط،فأعداد المعاقين في تزايد فمن المفترض وجود 04 مراكز على الاقل لرعاية المعاقين والتكفل بهم ومحاولة تنمية قدراتهم ومواهبهم.[2]

ج- النساء في وضع صعب:

بلغ عدد الإناث بولاية سنة 2014 بحوالي 378825 يتوزعن على فئات عمرية متعددة،ووصل تعداد النساء اللواتي يتراوح عمرهن بين(20-65) سنة بحوالي بـ179145 إمرأة،ويعيش عدد منهن حالات إجتماعية صعبة غالبا ماتنتهي بالعنف أو الطلاق،وفي حصيلة أخيرة لعدد النسوة المطلقات لسنة 2014 بولاية الوادي مقدرة بـ729 مطلقة،نتيجة لمشكلات أسرية ووضع إجتماعي مزري،ونستشهد بعينة من هذا التعداد لخمس بلديات وصلت فيها هذه الحالة لمستويات قياسية،وهذا وفق الجدول رقم(5):

	حالات الطلاق مقارنة بالزواج خلال سنة 2014		
بعض بلديات ولاية الوادي	حالات الزواج	حالات الطلاق	نسبة حالات الطلاق من عدد حالات الزواج
بلدية الوادي	1568	150	% 9.5
بلدية المغير	538	118	%21.9
بلدية جامعة	540	74	%13.7
بلدية المقرن	372	59	%15.8
بلدية قمار	472	58	%12.2

المصدر: إحصائية مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2014.

تحتل البلديات الخمس المذكورة بالجدول أعلاه المراتب الاولى في حالات الطلاق المسجلة رسميا سنة 2014،حيث يؤدي تفاقم هذه المشكلة الى تفكك الحياة الاسرية وبروز أفات إجتماعية أخرى.

1- مقابلة مع السيد صابر نصرات ،رئيس مكتب المستخدمين،مديرية النشاط الإجتماعي،مقر المديرية،يوم 2016/04/10.

2-حمزة فرجاني، رئيس مصلحة الإدارة العامة،مديرية النشاط الاجتماعي،ولاية الوادي،مقر المديرية،يوم 2016./04/11

كما وصل عدد الحالات النساء المعنفات لسنة 2015 حوالي 70 حالة مسجلة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي،الا أن هذا الرقم لايعبر على العدد الحقيقي للمعنفات،لان الكثير من النسوة لا يصرحون للجهات القضائية بأنهن تعرضن لعنف جسدي أو لفظي أو غير ذلك مما يصعب على الجهة المعنية حصر عددهم ومعرفة أحوالهن الاجتماعية.[1]

إذ بات من الضروري إيجاد طرق أخرى للكشف على هذه الحالات وضمها للمتابعات الرسمية.

د- قضايا الطفولة:

يبلغ عدد الاطفال من 14 سنة وما دونها في سنة 2014 بولاية الوادي بما يقارب 282560 طفل (ذكور،إناث)

1- مشكلات الطفولة المسعفة:

يحتل ملف الطفولة المسعفة مكانة وعناية كبيرة لدى مصالح النشاط الاجتماعي بولاية الوادي،لأجل تحقيق حماية لائقة لهم،وبلغ عدد الأطفال المسعفين على مستوى 30 بلدية بولاية الوادي بـ287 طفل (إناثا وذكورا)،ويتوزع الأطفال المسعفين على أهم خمس بلديات،وفق الجدول رقم(6):

بعض بلديات ولاية الوادي	توزيع الاطفال المسعفين خلال سنة 2014
بلدية الوادي	103 طفل
بلدية المغير	53 طفل
بلدية جامعة	28 طفل
بلدية قمار	18 طفل
بلدية الرقيبة	11 طفل

المصدر: من إعداد الطالب(مديرية النشاط الاجتماعي).

يوضح هذا الجدول توزيع مجموعة من الأطفال المسعفين الذين أودعوا على مراكز الطفولة المسعفة المتواجدة على مستوى الولاية،وهم من خمس بلديات الأكثر مقارنة بـ 25 بلدية[2]،مما يدعوا هذا الى تفعيل أدوار كل الفواعل المحلية لحماية هذه الفئة،وتحقيق عناية إجتماعية خاص لهم والقضاء على كل ما يشكل إعتداءا تعديا على حقوقهم.

1-مقابلة مع السيد حمزة فرجاني،المصدر السابق.

2- مقابلة مع السيد حمزة فرجاني،مصدر سابق.

2- الأطفال المتسولين:

لم تحصر مديرية النشاط الاجتماعي عددا لهؤلاء،وهذا نظرا لعدم وجود برنامج رسمي وطني لعلاج هذه الآفة،إذ ينحدر الكثير من هؤلاء من أسر تعيش ويلات الفقر والمشكلات الأسرية المختلفة،مما يؤدي ذلك إلى تفشي ظاهرة التسرب المدرسي والعمالة المبكرة،[1]ويؤدي كذلك هذا الأمر للكثير من الأطفال إلى الانضمام لعصابات إجرامية تتولى السرقة وبيع المخدرات والانحلال الأخلاقي يتسكعون في الشوارع و الأسواق،[2] ينحدرون من أسر ذات دخل ضعيف أو أسر معوزة،ويحتاج هؤلاء إلى رعاية إجتماعية ودعم بالمستلزمات المدرسية وتوعية نفسية بضرورة عدم العمل في سن مبكر ،وإقناعهم بواصلة الدراسة،وضرورة أن تقوم الجهات القضائية بردع المستغلين لهؤلاء بما يصون كرامتهم.

كل هذه الآفات والمشكلات الاجتماعية وغيرها بولاية الوادي،يتوقف علاجها على وجود شراكة بين كل أطياف المجتمع مع الجهات المحلية الرسمية وفق خطط وبرامج علمية طويلة المدى بما يوصل الفئات المحرومة في المناطق الحضرية والريفية والنائية إلى حالات إجتماعية جيدة .

ويبقى دور مكافحة ما ذكرنا من المشكلات والتي تسود ولاية الوادي من خلال وجود سياسات إجتماعية هادفة ومنظمة يرسمها من يسير الشأن المحلي بالتشارك مع المنظمات المجتمعية التي تنشط في حقل التكافل الاجتماعي و التضامن المحلي.

المطلب3: وسائل تحقيق الرفاه الاجتماعي بولاية الوادي

و هما نوعان،الفاعلون الرسميون وغير رسميون لكل نوع أنماط معينة نعرضها كالتالي:

أ/ الوسائل الرسمية:

وهي تلك الجماعات المحلية التي تقوم على نمطين إداريين هما عدم التركيز الإداري واللامركزية الإدارية،ويسعى كل منهما إلى ترقية الحياة المعيشية لأهالي الوادي وهما:

1- المجلس الشعبي البلدي: أعطى المشرع الجزائري للمجالس الشعبية البلدية ضمن أقاليمها الحق في المبادرة بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الإجتماعيةِ المحرومة وتقديم المساعدة والعون لها.[3]وتشرع بلدية الوادي مثلا في وضع خطة لمساعدة الفقراء والمطلقات المسجلين على مستوى مصلحة الحماية الاجتماعية سنويا،خاصة فيما يتعلق بتقديم مساعدات كقفة رمضان والدخول الاجتماعي وبعض الإعانات الخاصة بالأفراد والجمعيات

1- مقابلة مع السيد صابر نصرات،مصدر سابق.

2- رجاء ناجي،**الأطفال المهمشون قضاياهم وحقوقهم**،الرباط(المغرب)،منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة،1999،ص.09

3- عبد الفتاح حلواجي ،مرجع سابق،ص173.

الاجتماعية،[1]فلكون البلدية هي أقرب جهاز رسمي للمواطن محليا،تبقى الإدارة الأجدر بوضع برامج وسياسات محلية للحفاظ على الفئات الهشة من سكان الولاية.

2- المجلس الشعبي الولائي:

ويعتبر الهيئة التي تشرف على التنسيق مع البلديات والمساهمة في التكفل بالفئات الضعيفة،كالأطفال والمعوقين و المسنين والمعوزين والمتشردين.[2]

ورفع هذا المجلس بولاية الوادي بداية شهر جانفي 2012 شعار سماه"الجدية،المصلحة العامة التخطيط"،لأجل تنمية الولاية وتحقيق الرفاه للمواطن الذي يتطلع دوما الى رؤية غايته الذاتية في منتخبيه الذين أمن لهم البقاء على سد القيادة،[3]هذه دلالة على وجود رغبة و رؤية لدى منتخبي هذا المجلس حول التخطيط الجيد للوصول الى الكرامة المنشودة للمواطن،لكن الواقع لا يكون بضرورة مطابقا لهذا الشعار.

وأيضا يشجع المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي أي برنامج إجتماعي هادف يرمي الى تكريس القيم الاجتماعية التي تزيل الحرمان الاجتماعي على الفقراء والمحتاجين،إذ أن الدور الأساس يقوم به منتخبوا المجالس البلدية ولجان الأحياء،[4]هنا يتحمل المنتخبين بالمجالس البلدية مسؤولياتهم لإقرار سياسات إجتماعية يشرف عليها المجلس الشعبي الولائي بدوره التنسيقي في إطار الشراكة المحلية.

3- مديرية النشاط الاجتماعي:

تعبر مصالح مديرية النشاط الاجتماعي عن صورة عدم التركيز الاداري، وإدارة تنفيذية محلية.

ومن أبرز المهام المسندة لمصالح مدير النشاط الاجتماعي بالولاية:

- تنفيذ جميع الإجراءات التي من شأنها ترقية التعبير عن التضامن الوطني في الميدان الاجتماعي من خلال تطوير ومساعدة الحركة الجمعوية .
- إحصاء الفئات المعاقة وتنظيم جهاز منح بطاقة إعاقة .
- تسيير جهاز الشبكة الاجتماعية .
- تسيير جهاز منحة حاملي الشهادات .
- تسيير جهاز منحة إدماج النشاط الإجتماعي .
- تسيير برنامج التنمية الجماعية والجزائر البيضاء

1- مقابلة مع السيد وليد زغدي نائب رئيس بلدية الوادي ،مقر البلدية،يوم 2016/03/06.

2- عبد الفتاح حلواجي،مرجع سابق،ص194.

3- محمد عياطي،"رؤيتنا الثاقبة للجيل الحاضر والأتي"،**مجلة صدى الوادي**(الجزائرية)،المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي،العدد رقم 01،جانفي 2012،ص05.

4- مقابلة مع السيد محمد العيد معلول،نائب و رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية،المجلس الشعبي الولائي،مقر المجلس،2016/04/12.

- مساعدة الأشخاص المسنين والمحتاجين وحماية ورعاية الطفولة المسعفة المحرومة من العائلة والأحداث المعرضين لأخطار الإنحراف الخلقي.[1]

وتتوفر منذ سنة 2013 مصالح المديرية على خلية الإصغاء للنساء اللواتي في وضع صعب،وتشرف المديرية بدورها الوصائي على المراكز البيداغوجية لرعاية المعاقين ودور الطفولة المسعفة على مستوى الولاية،وعموما تخضع أعمال هذه الإدارة الى البرامج المسطرة في جدول أعمال الوزارة الوصية،فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية الموجهة للكثير من الفئات المحرومة.[2]

تعد مديرية النشاط الاجتماعية الجهة الوحيدة محليا التي تختص بوظائف الحماية والرعاية الاجتماعية والنفسية للذين يعيشون حالات إجتماعية مزرية،لكن مدى إستجابتها للمطالب الاجتماعية المحلية المتكررة سنويا فيما يخصص مثلا إستقبال المعاقين وتوجيههم لمراكز الرعاية أمرا ليس بالسهل،نظرا لمحدودية هذا النوع من المرافق والذي يحتاج الى ميزانية كبيرة لتسيره وتأطيره بالمربيين والمختصيين النفسيين.[3]

فإستحواذ مديرية النشاط الاجتماعي على معظم البرامج الاجتماعية يذهب بنا إلى أن صانع السياسة العامة على مستوى المركز يعطي أهمية بالغة لترقية حقوق ومتطلبات الفئات الهشة من سكان الوادي ،إذ أن هذا لا يعني إهمال كل من أدوار المجالس التمثلية المحلية والمنظمات غير رسمية الأخرى.

4- مديرية الشؤون الدينية والأوقاف(صندوق الزكاة):

لقد كان لتأسيس صندوق الزكاة في الجزائر سنة 2003 الدور في بروز اللجان الولائية والقاعدية، لتسيير هذا البرنامج الذي تشرف عليه مصالح الشؤون الدينية والاوقاف المحلية في إطار تحقيق مجتمع التكافل والتراحم والوقوف الى جانب أهل الفقر والحاجة.[4]

ولقي هذا المشروع في ولاية الوادي ترحيبا عند البعض وتحفظا عند البعض الأخر، إذ هناك من لا يعترف به أصلا نظرا للتشكيك في مصداقيته،أو بحجة أن إتاء الزكاة تكون من باب أولى لمن هم من أقاربه وأصدقائه.[5]

1- مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الوادي،**تقرير مفصل حول النشاط الاجتماعي للولاية**،2008،ص1.

2- مقابلة مع السيد صابر نصرات،مصدر سابق.

3- مقابلة مع السيد حمزة فرجاني،مصدر سابق.

4- منصوري الزين،"**صندوق الزكاة الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية**"،(مداخلة في :الملتقى الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير ربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة،جامعة سعد دحلب البليدة،10-21 ماي 2013)،ص.03

5- مقابلة مع السيد فتحي فرجاني،إمام وإطار بمديرية الشؤون الدينية لولاية الوادي،مقر المديرية،يوم 2016/04/18.

لكن الإشكال يكمن في مدى وصول هذا البرنامج الاجتماعي الى غايتها،ودعمها للتنمية الاقتصادية المحلية،من خلال القرض الحسن المقدم للفقراء ممن هم أصحاب حرف ومهن.

إن تأسيس مشروع صندوق الزكاة أدى بدخول قطاع الشؤون الدينية الى معادلة الصانعيين للسياسة الاجتماعية الوطنية والمحلية.

5- اللجنة الولائية للهلال الاحمر:

هي منظمة خيرية إجتماعية إنسانية تابعة للجنة الوطنية على مستوى المركز تعمل تحت إشراف مديرية النشاط الاجتماعي بالولاية،ظهرت بولاية الوادي سنة 1994 لها أربع فروع بلدية تتوزع على أربع بلديات،ويبلغ عدد منخرطيها بأكثر من 300 متطوع ، ويجدد المكتب الولائي كل أربع سنوات من طرف أعضاء الجمعية العامة،ومن أهم نشاطاته المحلية التي تندرج ضمن البرامج الاجتماعية القيام بقوافل صحية وتضامنية لسكان المناطق النائية بسيدي خليل،قمار و النخلة..،وتقوم بإعداد مائدة رمضان وتوزيع المساعدات الغذائية والأدوات المدرسية،وميزانية اللجنة مستمدة من مساهمات المحسنين والقليل من الدعم الرسمي المحدود وغالبا ما يكون إلا في المناسبات الدينية.[1]

وأكبر تحدي يواجه هذا التنظيم هو نقص مصادر التمويل والتي تحول دون تحقيق و تغطية برامجه الانسانية،و كذلك نقص وعي المواطن بدور هذا الكيان وعزوفه على الانخراط فيه، فلعبت هذه المنظمة في بعض الدول العربية والاسلامية دورا كبير في تفعيل الخدمات الاجتماعية والانسانية خصوصا في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة.

ب/ الوسائل غير رسمية:

وهي تلك المنظمات المجتمعية التي تمارس نشاطها في الفضاء الحر وتعرف بكونات المجتمع المدني، وتهدف الى تحقيق غايات إجتماعية بالشراكة مع الفواعل غير رسمية،لتكريس قيم التضامن في مجالات مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي،ولها صورة عدة.[2]

ونستشهد في دراستنا الميدانية على منظماتان الابرز والاقرب للوسط الاجتماعي وهما:

1- لجان الاحياء:

تعتبر لجنة الحي هي النواة الاولى التي لها دراية بحال وحاجيات ساكني الحي،ولايمكن أن تمارس وظائفها الاجتماعية التي كفلها القانون من دون وجود إعتماد رسمي وهيكل تنظيمي يسيرها و يقوم بعمليات إعداد

1- مقابلة مع السيد السعيد بوضياف،مصدر سابق.

2- ولد أعمر شريفة،"**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية وعلاقته بالادارة المحلية**"،(تقرير تربص،السنة الرابعة،المدرسة العليا للادارة،الجزائر،2006)،ص10.

حصيلة شاملة لكل الفقراء ومن هم في حاجة للمساعدة (المطلقات والمكفوفين و البطاليين)،الى جانب القيام بأي مبادرة تصب في إطار جمع المساعدات والمساهمات من المتبرعين طيلة أوقات السنة،كما تهدف لجان الاحياء الى توزيع قفة رمضان الموزعة من طرف المجلس الشعبي البلدي أو من قبل كبار التجار.[1]

تحتاج لجان الأحياء الى رؤية جديدة وتصور أخر،فيما يخص برامجها الاجتماعية وحشد أكبر عدد من المتطوعين للتعاون في الحملات التضامنية إزاء الفقراء و المهمشين وزرع قيم الرفاه والكرامة.

2- الجمعية الولائية لإرشاد والإصلاح:

هي جمعية وطنية ذات طابع إجتماعي وثقافي وتربوي،تأسست بولاية الوادي سنة 1990،بعد إنشاءها كجمعية وطنية في 11 سبتمبر 1989 بناءا على قرار وزارة الداخلية تحت رقم 53.

والممول الوحيد لميزانية الجمعية هم المحسنين من أبناء ولاية الوادي ،ويتفرع على مكتبها الولائي خمس مؤسسات هي كالتالي:

- مؤسسة العمل الاجتماعي – مؤسسة نادي الطفل – مؤسسة التعليم القرآني
- مؤسسة محو الامية – مؤسسة الورشات.

إضافة الى وجود برنامج إجتماعي حديث مسمى "نساء الخير"،وهو عبارة على فريق من النسوة المتطوعات يتواصل مابين ادارة الجمعية والنساء اللواتي يعيشن حالات إجتماعية صعبة وهذا في إطار التكافل والدعم النفسي لهن،ولأجل معالجة مشكلاتهن الاسرية.

ومن الاهداف الاجتماعية التي ترمي إليها وهي:

- التكفل بالايتام – التكفل بالاسر المحرومة – إقامة ورشات للخياط – تنمية الاشغال والحرف
- العمل على ترقية حقوق المرأة – المساهمة في حماية الطفولة من الاضرار النفسية والجسمية.[2]

فرغم تنوع البرامج الاجتماعية لجمعية الارشاد والاصلاح على مستوى ولاية الوادي،وما حققته من إنجازات محليا،إلا أن عائق الدعم والمساعدة من طرف الجهات الرسمية يكاد ينعدم،فمساهمات الخيريين جعلت من هذه الجمعية مثلا في فاعلية العمل الاجتماعي،بإعتبارها مكون أساسي لمنظومة المجتمع المدني المحلي على المستوى الولاية.

إضافة الى هذين المكونين الاساسيين ضمن تشكيلة المجتمع المدني بالوادي،يوجد فاعل أخر غير رسمي،هناك من يعتبره الأساس في رسم السياسة الاجتماعية و أداة فعالة لتنفيذها في إطارها المحلي:

1- مقابلة مع السيد حسين الشايع ،عضو لجنة حي التوبة،بلدية الوادي،مقر لجنة الحي،يوم 2016/03/10.

2- مقابلة مع السيد فرج خزاني،الأمين العام للمكتب الولائي لجمعية الإرشاد و الإصلاح،مقر الجمعية،يوم 2016/04/28.

3- المواطن:

يلعب المواطن المحلي حال إستثمار طاقاته وتنشئته إجتماعيا ومده بالثقافة السياسية الدور البارز في المشاركة في صناعة السياسة الاجتماعية،فرأس المال البشري حال الاهتمام به من طرف السلطات المحلية يصبح له دور تشاركي ويعد أحد الأصول الهامة لتجسيد التنمية المستدامة.[1]

فوعي المواطن بولاية الوادي جعله دائما في المقدمة،من خلال مشاركته في دفع المساهمات والتعاون في الحملات التضامنية المختلفة،وإن دل على شيئ فإنما يدل على حسن قيمه و أخلاقه الإسلامية،والتي تحث على فعل الخير ومساعدة المحتاج ومد العون له.

ويبقى تفعيل دوره لاقامة شراكة حقيقية مع صانع السياسة الاجتماعية مرهون بمدى رغبة هذا الأخير وانفتاحه على هذا الفاعل من جهة ومستوى الوعي الذي يمتلكه هذا الموطن ونظرته لدوره الأساسي في هذه السياسة من جهة أخرى،فلا يمكن بأي حال من الأحوال صناعة السياسة الاجتماعية من دون وجود شراكة حقيقية بين كافة الأطياف الرسمية وغير رسمية محليا،

مع ضرورة وجود تخطيط إجتماعي قائم على أهداف طويلة المدى،ودور حتمي للجماعات المحلية في تفعيل الاليات التي يتم من خلالها تنفيذ مضمون السياسة الاجتماعية بولاية الوادي.

المبحث الثاني:الآليات المحلية المساهمة في تفعيل السياسة الاجتماعية بولاية الوادي .

يقصد بالآليات المحلية هي تلك الوسائل التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لتفعيل سياساتها الاجتماعية في إطارها المحلي،وتتجسد هذه السياسات بصورتها الحقيقية من خلال الدور الذي تقوم به هذه الجماعات(الولاية،البلدية) كونها البيئة المناسبة التي تتفاعل فيها الأجهزة النيابية المنتخبة(المجلس الشعبي الولائي،المجلس الشعبي البلدي) والأجهزة الإدارية التنفيذية الأخرى،وباقي المنظمات المجتمعية المحلية وهذا لتطبيق السياسة الاجتماعية في إطار الإستراتيجية المحلية المسطرة ضمن التوجه العام للدولة وجماعاتها المحلية،وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، من خلال إسقاط ذلك على حالة ولاية الوادي،مابين الفترة 2010-2015، مستشهدين على ذلك ببعض الانجازات المحققة من طرف الجماعات المحلية،الاجهزة التنفيذية المحلية وبعض مكونات المجتمع المدني المحلي على مستوى الولاية،التي تأتي ضمن غايات العامة للسياسة الاجتماعية.

1- عمار عماري،مرجع سابق،ص15.

المطلب1: الآليات النيابية

1/أليات المجلس الشعبي الولائي:

إن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية،وتتمثل المداولة في إعداد المخططات التنموية الخاصة بالولاية،ومتابعة تنفيذها ميدانيا،كما يشكل من خلال تشكيلته والتي تضم منتخبين في أنه حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الاداري والسكان،فيفترض أن يقوم بنقل إنشغالات وإحتياجات السكان الى أشغال وجلسات المجلس وبحضور رأس السلطة التنفيذية في الولاية ممثلة من والي الولاية،[1]

يسهر المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي لتفعيل المساعدات الموجهة للجمعيات ذات الطابع الاجتماعي،و دعم ومساعدة المحتاجين بالتعاون مع المنتخبين المحليين ولجان الأحياء بما يفك عنهم حالات البؤس،[2]

وفيما يخص المساعدات الاجتماعية،فقد خصصت ولاية الوادي لسنة 2010 لمديرية النشاط الاجتماعي ميزانيتين(أولية،إضافية) لدعم برنامجها الاجتماعي ،وسنقوم بنظرة مقارنة بين التقدير المالي الممنوح في إطار المساعدات المباشرة و عدد من الأبواب الاخرى المخصص لها مبالغ مالية من ميزانية الولاية،من خلال مداولات الدورة العادية الثانية للمجلس الشعبي الولائي،ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم(07):

الجهات المستفيدة	*الميزانية الأولية(دج)*	*الميزانية الإضافية(دج)*
المصالح المالية	159.000.000.00	1.321.486.266.22
أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	28.800.000.00	24.500.000.00
وسائل ومصالح الإدارة العامة	42.500.000.00	16.600.000.00
مجموعة العقارات والمنقولات –الغير منتجة للمداخيل	134.347.010.42	85.622.284.28
طرق الولاية	7.500.000.00	0.00
المصالح الإدارية العمومية	20.234.328.51	3.000.000.00
الأمن والحماية المدنية	728.000.000.00	200.423.701.88
المساهمة في أعباء التعليم	20.000.000.00	20.000.000.00
الشباب–الرياضة–الثقافة	30.807.090.02	13.797.877.70
مساعدات اجتماعية مباشرة	**39.300.000.00**	**28.885.000.00**
النظافة العمومية والاجتماعية	2.500.000.00	1.500.000.00
النتائج الجبائية	5.337.344.03	210.694.68
المجموع العام	1.218.325.772.98	1.708.525.824.76

المصدر :تقرير لجنة الاقتصاد والمالية لسنة 2010،المجلس الشعبي الولائي لولابة الوادي.[3]

1- عبد الفتاح حلواجي،مرجع سابق،ص182.

2- مقابلة مع السيد محمد العيد معلول،مصدر سابق.

3- المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي،**تقرير لجنة الاقتصاد والمالية**،الدورة العادية الثانية، 2010 ،ص42.

الشيئ الملاحظ خلال التمعن في معطيات هذا الجدول أن ما يقارب 3.20% من مجموع الميزانية الاولية ممنوح في أطار مساعدات إجتماعية مباشرة لمصالح النشاط الاجتماعي،و 1.63% من مجموع الميزانية الإضافية مخصص لهذه المساعدات.

فبرغم من الحجم المتوسط لهذه الأغلفة المالية الهادفة الى ترقية الحالة الاجتماعية للمعوزين إلا أن أنها تظل تعبير على حرص المنتخبين المحليين للوصول إلى هذا المطلب.

هناك عينة أخر في هذا السياق تتجلى فيها مظاهر تفعيل السياسات الاجتماعية من خلال جملة من المساعدات المباشرة والمخصصة للفئات المحرومة لسنة 2011،مفصلة حسب طبيعة المساعدة و حجم المبلغ المخصص لها وهذا تبعا للجدول الاتي:

الجدول رقم(08):

نوع المساعدة	المبلغ المخصص لها (دج)	النسبة من المجموع العام
مساعدات للطفولة المسعفة	800.000.00	%4.04
الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني	984.000.00	%4.97
مساعدات مالية للمحتاجين و المعوزين	9.000.000.00	%45.49
تكملة لقفة رمضان	3.000.000.00	%15.16
لشراء دراجات نارية لفائدة المعوقين حركيا.	1.000.000.00	%5.05
للتكفل بمصاريف النقل إلى المخيمات الصيفية لفائدة أبناء المعوزين	5.000.000.00	%25.29
المجموع	19784.000.00	%100

المصدر: تقرير لجنة الاقتصاد والمالية المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي 2011.[1]

1- المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي،**تقرير لجنة الاقتصاد والمالية**،الدورة العادية الثانية ،2011،الجزائر،ص44.

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول تفاوت في حجم المبالغ المالية،وفي نسبة كل مساعدة، حيث خصصت لفئة المحتاجين والمعوزين نسبة 45.49% من المجموع المبالغ المالية المراد تقديمها في إطار البرنامج الإجتماعي للفئات المحرومة.

لكن في ظل تزايد حاجيات الفئات الهشة،خاصة فئة المعاقين،لا يمكن بأي حال من الاحول أن تحقق هذه المساعدات حياة إجتماعية مقبولة لهذه الشريحة من المجتمع وأن تستثمر طاقاتهم في التنمية المحلية ما لم تفعل أليات أخرى أكثر قربا للمواطن المحتاج.

تستفيد جمعيات ذات طابع إجتماعي و إنساني لحماية المرضى من الاطفال والنساء وكبار السن، من اجل كفالة هؤلاء بالمستلزمات الطبية والادوية،وقد خصصت مساعدات إجتماعية لهم وهي موزعة على أبرز الجمعيات الولائية الناشطة في هذا الجانب وفق الجدول رقم(09) :

إسم الجمعية المستفيدة	المبلغ المخصص لها (دج)
جمعية الفجر	150.000.00
جمعية مرض السكري	150.000.00
جمعية مرضى ليموفيل	84.000.00
جمعية مرضى الكبد الفيروسي	150.000.00
جمعية تاج للصحة	150.000.00
جمعية مرض القلب	150.000.00
جمعية تصفية الدم	150.000.00
المجموع	984.000.00

المصدر: تقرير لجنة الاقتصاد والمالية المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي 2011.[1]

وجاء في توصيات المجلس خلال الدورة العادية لسنة 2011 التأكيد على ضرورة تسريع عملية توزيع المساعدات التي تم تخصيصها للجمعيات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي.[2]

1- المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي،**تقرير لجنة الاقتصاد والمالية** ،المرجع السابق ،ص48.

2- نفس المرجع،ص49.

الشيئ الواضح في هذا الجدول هو أن نصيب كل من هذه الجمعيات متساوي فيما بينهم بإستثناء جمعية مرضى اليموفيل،وينظر صانع السياسة الاجتماعية(منتخبي المجلس الشعبي الولائي) حسب ما ورد بالجدول لكل هذه الجمعيات الولائية التي تهتم بالمرضى في مستوى واحد ولا يمش أو ينحاز لواحدة على حساب الأخرى،لكن حجم هذه المبالغ لا يمكن أن تعول عليها هذه الجمعيات كمصدر وحيد للقيام بنشاطاتها.

وكأهم حلقة لهذه الآلية هو الجانب المالي،لأنه يمثل المحرك الأساسي لمختلف المشاريع والبرامج التنموية، وهو مؤشر دال على عمل الهيئات المنتخبة ومدى قدرتها على تسيير شؤون المجتمع.

بعد التحدث عن حجم الإعانات المالية المخصصة في إطار المساعدات الاجتماعية التي صادق عليها نواب المجلس الشعبي الولائي في كل من سنتين 2010-2011،نذهب الآن إلى آلية أخرى أكثر قربا للمواطن ألا إنه المجلس الشعبي البلدي،وإخترنا بلدية الوادي كعينة،نتتبع من خلالها حجم المساعدات الاجتماعية التي تخص الفئات المهمش من المجتمع بولاية الوادي.

2/ألية المجلس الشعبي البلدي:

إن للبلدية دور هام لرسم السياسة الاجتماعية،حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن،وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية و البشرية و نركز على الموارد المادية التي تعتبر ضرورية لتمويل البرامج وتفعيلها،قصد تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة،وقد أسقطنا هذا الطرح على حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية الوادي،بإعتبارها البلدية الأم ،بعدد أحياء مقدر ب65 حي،وبكثافة سكانية تبلغ 159537 نسمة،سعت منذ 2010 الى 2015 الى تحقيق أفضل مردود يتعلق بحماية الطبقات الضعيفة من سكان البلدية،ورغم حالات الانسداد التي مر بها المجلس البلدي إلا أن هذا الاخير يسعى ويطمح الى تكريس البرامج الإجتماعية الهادفة ،والتي تصب في إهتمامات نواب المجلس.[1]

تتنوع طبيعة مساهمات بلدية الوادي في الجانب الاجتماعي لفئات المعوزة، مثل الأفراد المصابين بأمراض مزمنة،المطلقات والأرامل عديمي الدخل، فقراء الأحياء،الطفولة المسعفة والجمعيات ذات طابع الاجتماعي،وفي الغالب تكون هذه المساعدات تتعلق بأوقات معينة، كشهر رمضان المبارك،الدخول المدرسي،أعياد وطنية...ألخ،فلا يمكن أن يستفيد طالب المساعدة من إعانات بلدية الوادي ما لم يقبل طلبه المودع الى مصالح البلدية،ويسجل ضمن قائمة المعنيين بالاستفادة،تكون إما مالية أو عينية،وفي الغالب تصرف المساعدات من ميزانية البلدية،إضافة الى إدارج حقوق عقد الزوج ضمن

1 -وليد زغدي،مصدر سابق.

المساعدات الاجتماعية المقدمة للمعوزين[1] فتنوع المصادر المالية للاعانات الممنوحة من قبل بلدية الوادي يجعلها تتفنن في تفعيل برامجها الاجتماعية،وهذا ما سيتضح بأرقام ومجال زمني، لحجم إعانات البلدية الخاص بالمعوزين ما بين فترة(2010-2015) من خلال الجدول رقم(10):

	السنوات					
نوع المساعدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قفة رمضان	600 مليون.س	600 مليون.س	1.2مليار.س	1.2مليار.س	1.5مليار.س	1.5مليار.س
إعانات للافراد	149 مليون.س	60 مليون.س	115 مليون.س	380 مليون.س	110 مليون.س	297 مليون.س
الجمعيات ذات طابع إجتماعي	600 مليون.س	97 مليون.س	116 مليون.س	13 مليون.س	0	50

المصدر:من إعداد الطالب

يتبين لنا من خلال هذه الأرقام،المتعلقة بثلاثة أنماط تستفيد من مساعادات في إطار المشاريع والبرامج الاجتماعية لبلدية الوادي،بأنها تهدف عموما الى رفع الغبن على الفقراء والمحتاجين من قاطني البلدية،من خلال الزيادة في الغلاف المالي المخصص لقفة رمضان، من 600 مليون سنتيم سنة 2010 الى أن يصل الى 1.2 مليار سنتيم في سنة 2013 ومن ثم يصل سنة 2015 الى 1.5 مليار سنتيم،أما بخصوص حجم الإعانات المخصص للأفراد(غير قادرين على دفع التكاليف الطبية والسفر للعلاج) يظهر عليها تذبذب(الزيادة والنقصان)،وفيما يتعلق بالمساعدات المخصصة للجمعيات ذات طابع إجتماعي يقل حجمها كل سنة، فرغم هذا التفاوت في حجم هذه الإعانات إلا أنها تحقق بعض الانجازات،خاصة قفة رمضان التي يستفيد منها سنويا 3000 معوز،كما تشرف البلدية أحيانا وفي هذا الإطار على توزيع مساعدات(مواد غذائية) مقدمة لها من شركة سونطراك.[2]

1- مقابلة مع السيد عبد المالك ديدي،رئيس مكتب المالية بلدية الوادي،مقر البلدية،يوم 2016/02/22.

2-نفس المصدر.

لقد كان للبرامج الإجتماعية التي رسمتها المجالس المحلية المنتخبة بولاية الوادي مابين(2010-2015) والتي تداخل فيها عهدتين إنتخابيتين هما عهدة منقضية (2007-2012)

وعهدة لا تزال سارية(2012-2017)،الاثر البالغ في تحسين الظروف المعيشية للفئات المعوزة بدرجة معتبرة،من غير تحقق مطلب الرفاه،و الاستثمار الافضل لهذه الفئات،حيث غلب على طابع المساهمات صفة الموسمية،أي أن المساعدات تكون في أوقات معينة(غير دائمة)،هذا من زاوية وإقتصارها على الفقراء والمعوقين وغياب تام لبرامج دعم وترقية الطفولة التي هي في وضع إجتماعي مزري.

لايمكن تحميل مسؤولية تفعيل السياسة الإجتماعية بولاية الوادي على المجالس المحلية المنتخبة،فللأجهزة والكيانات الاجتماعية الاخرى دورا تشاركيا في تفعيل هذه السياسة.[1]

ولهذا أسهمت الاتجاهات الحديثة التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين على المستوى المحلي والمركزي، وأن السياسات العامة في ضوء ذلك تعبر عن إرادة هؤلاء الفاعلين.[2]

فلا تتجسد السياسة الاجتماعية بفاعلية ما لم توجد شراكة حقيقية وتنسيق بين كل الفاعلين،وإضافة للاليات النيابية التي ترمي الى إبراز السياسة الإجتماعية على أكمل وجه،هناك ألية أخرى لا تقل أهميتها عن سابقتها وهذا ما سوف نبرزه في المطلب الموالي.

المطلب2: الآليات الادارية:

وهي الأجهزة التنفيذية المتواجدة على مستوى الولاية والتي تعمل وفق النظام عدم التركيز الإداري،وبرامج قطاعية معدة على مستوى السلطات المركزية،وتعمل هذه الاجهزة بإعتبارها أليات إدارية منفذة للبرامج العامة للسياسة الإجتماعية،وتختلف طبيعة هذه البرامج عن ما عليه في الاليات النيابية ،لكونها تتخصص أكثر في نمط الإعانة،وقد إخترنا آليتين مهمتين تعملان على تقديم يد المساعدة للمستضعفين بالولاية،بما يحقق لهم عيشا كريما ودعهما للتنمية المحلية.

1/ البرامج الاجتماعية لمديرية النشاط الاجتماعي لولاية الوادي:

نتناول خلال هذه الجزئية أهم المشاريع الاجتماعية التي طبقت في إطار تحسين الوضع المعيشي للفئات المحتاجة على مستوى الولاية من الفترة (2010-2015).

1-مقابلة مع السيد وليد زغدي،مصدر سابق.

2 -John Peterson"،Policy networks."**politcal science series**"،vienna : institute for advananced studies،2003،p.01.

إذ سنعرض القيم المالية الموزعة على بعض القطاعات بما فيها قطاع الحماية الاجتماعية في المخطط الخماسي لولاية الوادي(2010-2014)،وفق الجدول رقم(11):

الرقم	القطاع	الغلاف المالي **(مليون د.ج)**	الرقم	القطاع	الغلاف المالي **(مليون د.ج)**
01	التربية الوطنية	14364	06	التجارة	256
02	التعليم العالي	7905	07	البريد والمواصلات	807
03	التكوين المهني	2251	08	الاتصالات	458
04	الصحة	3737	09	**الحماية الاجتماعية**	**175**
05	السياحة	85	10	برامج التنمية البلدية	1385

المصدر:المجلس الشعبي الولائي لولاية الوادي،2012[1].

نلاحظ من خلال الجدول وجود فوارق كبير في الاغلفة المالية الممنوحة لهذه القطاعات،فحجم الغلاف المالي الخاص بالحماية الاجتماعية ليس بالحجم الكافي لسد رغبات وإحتياجات الكثير من الفقراء والمعاقين والنساء اللواتي في وضع صعب والسبب هو زيادة تعداد هؤلاء في كل سنة.[2]

فمصالح النشاط الاجتماعي سعت لتوظيف هذا الغلاف المالي، بما يحقق تفعيل دورها في تنفيذ سياسات إجتماعية هادفة وترقى للكفاءة التي يطالب بها المستفيدين منها،وهذا ما سوف نشير إليه من خلال ماتم إنجازه على مستوى ولاية الوادي من خلال جملة من السياسات المتنوعة والتي تمس كل منها شريحة معينة،وسنوضح أهمها والتي تأتي في إطار التوجهات الحديثة لصناعة السياسة الاجتماعية،وسنركز على خمس برامج إجتماعية وهم:

أ/ رعاية أطفال الأسر الفقيرة:

سنعرج هنا الى ملف أساسي يتمثل في عدد المراكز الرعائية لتربية الطفل(روضات).

وعكفت مديرية النشاط الاجتماعي الى إنجاز 28 روضة بين(2010-2015)، وهذا وفق الجدول رقم(12):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الروضات المنجزة	03	02	05	00	07	11

المصدر: من إعداد الطالب

1- عبد الرحمان بن فرحات ،"المخطط الخماسي لولاية الوادي(2010-2014):برامج طموحة وميدان يشهد على الانجاز"،**مجلة صدى الوادي**،مرجع سابق، ص23.

2- مقابلة مع السيد حمزة فرجاني،مصدر سابق.

الشيئ الواضح من خلال هذا الجدول هو أن سنة 2015 بلغ فيها عدد الروضات رعاية الطفولة عدد قياسيا مقارنة بباقي السنوات الاخرى،وهذا يأتي في إطار التكفل برعاية أبناء الاسر الضعيفة المتواجدة في مايقارب 30 بلدية،باللوازم الدراسية،وجبات غذاء،رعاية نفسية وترفيهية...إلخ.[1]

وهو توجه جديد في برامج النشاط الاجتماعي لما له من أهمية في تنشأة الطفل الفقير إجتماعيا.

ب/التكفل بالمرأة في وضع صعب:

تتعلق هذه السياسة المستحدثة أساسا بداية من سنة 2012،والتي عبارة على دعم نفسي(الاصغاء لهن من خلال جلسات مع إخصائيين نفسانيين) بدرجة أولى للنساء اللواتي تعرضنا للعنف،

إضافة الى تقديم لهن مساعدات مالية(منح)،عينية(الالات خياطة ،أدوات حلاقة،حفاظات أطفال،حليب...).

أعطت مصالح النشاط الاجتماعي على مستوى ولاية الوادي عناية كبيرة بهذا الملف،بحيث أنشأ حديثا مكتبا خاصا للاصغاء وتوجيه المرأة المعنفة من طرف فريق من المختصيين لأجل معرفة حالاتهن الإجتماعية ومستوى الضرر الذي حل بهن، وإرسال حصيلة شهريا،سداسيا وسنويا للوزراة الوصية تتعلق بالتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف المسجلة على مستوى الولاية.[2]

تهدف أساسا هذه السياسة الى تحقيق إدماج إجتماعي للمرأة المعنفة،وإستثمارهن من خلال الامتيازات الممنوحة لهن،والحصيلة التالية توضح بعض التفصيلات المتعلقة بنوع التكفل وإدماج المرأة المعنفة لسنوات(2014-2015) وحالتها الشخصية،حسب الجدول رقم (13):

السنة	نوع التكفل		نوع الادماج		الحالة الشخصية (تعداد)				المجموع
	عدد الاصغاء والتوجيه	عدد المساعدات المادية والمالية	الادماج العائلي	الادماج المهني (DAIS-PID)	عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة	
2014	10	10	02	08	/	/	/	/	10
2015	30	30	00	30	01	18	09	02	30

المصدر :من إعداد الطالب.

1- مقابلة مع السيد صابر نصرات،مصدر سابق.

2-نفس المصدر.

ما يمكن فهمه من هذا الجدول هو أن عدد حالات العنف المسجلة لدى مصالح النشاط الاجتماعي لسنة 2015 ثلاث مرات مما سجلت في 2014،مع أن حوالي الثلثين من النساء المعنفات في السنة الاخيرة حالتهن الشخصية متزوجات،هذا يعني أن مستوى العنف بأنواعه قد يكون المتسبب فيه الأول هو الزوج.

لكن هذه الإحصائيات لا تعكس العدد الحقيقي للمعنفات،لان الكثير من النساء المعنفات لا يدلين بتصريح حول تعرضهن للعنف ما،[1] فمن الضروري وجود آلية أخرى لمعرفة التعداد الحقيقي للنساء اللواتي يتعرضن للعنف بولاية الوادي.

ج/الخرجات التضامنية(البدو والرحل،المرأة الريفية):

تشرع مصالح النشاط الاجتماعي سنويا بتنظيم قوافل طبية ومساعدات بالشراكة مع الهلال الأحمر ومديرية الصحة البلديات لفائدة سكان المناطق النائية والحدودية،وهي في شكل مساعدات من الأدوية ،الغذاء،ملابس و بطانيات وغير ذلك للعائلات المعوزة خاصة على الشريط الحدودي بمناطق دوار الماء،وستفيد المرأة الريفية بإعانات متعددة خاصة كأجهزة الخياط مثلا لاجل إنشاء ورشات ،في إطار التنمية الاجتماعية بالريف.[2]

إضافة الى ماقلنا هناك المساعدات الخاصة بشهر رمضان و عمليات كفالة المعاقين من خلال المراكز البيداغوجية،كذلك يدعم هذا الجهاز المدارس التعليمية بالمكيفات والمدافئ.

وفي هذا الإطار قامت وزيرة التضامن الوطني في شهر أفريل 2015 بزيارة عمل وتفقد إلى ولاية الوادي، حيث أشرفت في عدد من البلديات النائية بهذه الولاية على وضع حيز الخدمة لمؤسسات متخصصة في التكفل بالطفولة المسعفة وبالأطفال المعوقين كما تفقدت مشروع انجاز دار الجمعيات للتضامن بمدينة الوادي،[3]وهذه الزيارة بادرة جديدة لتطوير مؤسسات التكفل و إضفاء نوع من التخصصية الرعائية عليها.

2/البرامج الاجتماعية للهلال الاحمر الجزائري:

تعتبر اللجنة الولائية للهلال الاحمر الجزائري بالولاية أحد أهم الفواعل الرسمية المساهمة في رسم البرامج الاجتماعية الموجهة للمحتاجين من السكان،والتي تكون غالبا على شكل إعانات ولوازم الخياطة،ويلخص الجدول التالي طبيعة دور الهلال الأحمر في تفعيل السياسة الاجتماعية،وعلاقته بالجهات الأخرى من حيث التمويل من 2010-2015 .

1-نفس المصدر.

2-مقابلة مع السيد حمزة فرجاني مصدر سابق.

3-وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة: **www.msnfcf.gov.dz** متصفح بتاريخ:2016/03/12.

وهذا ما سوف يتبين من خلال الجدول رقم(14):

تكلفة قفة رمضان سنويا مليار.س	المستفيدين سنويا من قفة رمضان	عدد مطاعم الرحمة	عدد الخرجات التضامنية سنويا	نسبة المساهمين من الجهات الرسمية(الولاية، البلدية)	نسبة المساهمين غير رسميين(المحسنين)
1.2	2000	07	03	20%	80%

المصدر: من إعداد الطالب.

ما يظهر في هذه المعطيات،هي أن المحسنين هم من يمول نشاطات هذه اللجنة،فضعف التمويل الرسمي لم يعطل برامج اللجنة،حيث تسعى هذه الاخيرة الى إستثمار بعض المشاريع(ورشات الخياطة وصنع الحلويات)،كتمويل ومورد ذاتي لها ،لتعويض حالات العجز مستقبلا.[1]

3/برنامج صندوق الزكاة:

لقد كان لمشروع صندوق الزكاة الأثر الكبير في تفعيل السياسات الاجتماعية،وتوجيهها بما يخدم التنمية الاجتماعية محليا،فقد شرعت مصالح الشؤون الدينية منذ ولادة هذا البرنامج سنة 2003 الى إبراز معالمه وغاياته التي تهدف الى القضاء على مظاهر الحرمان الاجتماعي،فما حققه المشروع الوطني بولاية الوادي ما بين (2010-2015) موضح حسب الجدول رقم(15):

السنة	زكاة الفطر	عدد المستفيدين	زكاة المال	عدد المستفيدين	مبلغ الاستفادة	**المبلغ المخصص للغرض الحسن**	عدد المستفيدين
2010	3.668.640.00	2459	4.704.000.00	1568	300	/	/
2011	2.828.800.00	1510	6.888.000.00	1722	400	/	/
2012	3.085.645.00	1298	7.042.800.00	1760	400	4.843.900.00	23
2013	3.036.768.00	3036	11.835.000.00	2367	5000	3.600.000.00	16
2014	4.504.170.00	1936	19.450.000.00	3890	5000	/	/
2015	1.147.525.00	1765	10.125.000.00	2025	5000	/	/

المصدر: من إعداد الطالب.

1- مقابلة مع السيد السعيد بوضياف،مصدر سابق.

نلاحظ من خلال هذه البيانات زيادة نوعا ما في حجم الأموال المحصلة عنها في كل سنة تقابلها زيادة في عدد المستفيدين،أما فيما يتعلق بالاستفادة بالغرض الحسن فهناك حالتين(2012و2013)، بتعداد إجمالي للمستفيدين 39 شخص(المشاريع الحرفية)،والسبب هو وجود إشكال فقهي على مستوى الوزارة المعنية يتعلق بمشروع القرض الحسن،لذا لم يفعل في هذه السنوات الأخيرة،والمبالغ المحصل عليها ليست بالمبالغ الكبيرة(زكاة الفطر ،زكاة المال)،وهذا لعدم ثقة بعض من سكان ولاية الوادي في مصداقية الصندوق ،واكتفاء البعض الأخر من المزكين بتقديم أموال زكاتهم لأولي القربى منهم،مع التوضيح الدائم للائمة المتعمدين في المساجد للكثير من الناس حول فائدة هذا المشروع.[1]

المطلب3: الإسهامات المجتمعية(غير رسمية):

نركز هنا على أهم فاعل محلي غير رسمي ذو طابع إجتماعي ،له برنامج و إستراتيجية للنهوض بالوضع الاجتماعي لطبقة الفقراء،إذ العض منها يخدم شريحة معينة من المحتاجين والبعض الاخر تتعدد خدماته الاجتماعية ليستفيد منها فئات عديدة من المعوزين،وبستمد هذا الفاعل قوته من فاعلية برامجه الدائمة و من مساهمات المواطنين وتمويلهم له وتطوعهم المستمر في نشاطه الخيري،لاجل تكريس قيم التضامن وترويض وتنمية الطاقات البشرية المستفيدة من البرامج الخيرية،وتتجسد هذا الصورة في ولاية الوادي في أحد أبرز التنظيمات التطوعية المتعددة البرامج الاجتماعية على مستوى الولاية بإعتبارها أداة لتفعيل السياسات الاجتماعية

- جمعية الإرشاد والإصلاح:

جمعية الإرشاد والإصلاح كتنظيم إجتماعي غير رسمي له أبعاد عدة في أهدافه وخططه،كونه مستمد ذلك من القيم الإسلامية السمحة،يحتوي على منظومة من البرامج الهادفة الى تحسين الظروف الحياتية للفئات المحرومة بمختلف أنواعها المتواجد في 30 بلدية ومناطقها النائية.

ونسرد أهم برامج الجمعية التي تندرج ضمن التوجهات الحديثة لمضمون السياسة الاجتماعية.

1- برنامج الطفل:

وهي مجموعة من النشاطات التي يشرفن عليها مربيات بروضات ونوادي الطفولة على مستوى ولاية الوادي،ويبلغ عدد الاطفال بها والذين هم من أسر معوزة 3500 برعم،موزعين على 70 مركز ،تؤطرهم 200 مربية،وتتميز هذه الرعاية بالتكفل لهؤلاء نفسيا وتربويا وكذلك ماديا بمصاريف التمدرس بهذه المراكز ،بما يحقق لهؤلاء الاطفال تنشئة إجتماعية جيدة. [2]

يظهر على هذا البرنامج الطابع التنشوي للطفل الفقير ،من خلال رعايته وتحسيسه بأنه طفل عادي

---

1 -مقابلة مع السيد فتحي فرجاني،مصدر سابق.

2-مقابلة مع السيد فرج خزاني،مصدر سابق.

كباقي الاطفال ،فعدد مراكز الرعاية خير شاهد على إهتمام إدارة الجمعية بهذه السياسة.

2- برنامج نساء الخير:

وهو عبارة على فرق من النسوة المتطوعات اللاتي يعتبرن حلقة وصل بين إدارة الجمعية والنساء اللواتي يعيشن في أوساط أسرية صعبة أو يقطن بمناطق نائية،بحيث ينقلن إنشغالاتعن لمسير مكاتب الجمعية لايجاد حلول(دعم نفسي،إعانات مادية أو مالية)،بما يحقق لهن حالة إجتماعية كريمة.وعلى العموم هذا المشروع جديد باشرت به الجمعية سنة 2015.[1]

يعد هذا البرنامج كخلية إصغاء وتوجيه للنساء المعنفات بدرجة أولى،إذ تظهر هذه الحالات بسهولة كون أن فريق نساء الخير يقمن بزيارات ميدانية للأوساط العائلية،حيث لا تجد المعنفات حرجا بالتصريح بأوضاعها الصعبة التي تعيشها،لكن مدى تحقيق مطلبها تتحكم فيه عدة إعتبارات
كالقدرة المادية الجمعية مثلا.

3- برنامج الورشات:

وهو مشروع يعتمد على منح أجهزة الخياطة وصنع الحلويات في شكل محلات،كعملية لتشغيل النساء اللواتي لديهن مواهب وحرف ولا يستطعن القيام بهذه المشاريع المصغرة،فيجدن الجمعية سندا لهن،وتخص هذه العملية مختلف النساء من الاسر الفقيرة.[2]

الهدف الأساسي من هذه المبادرة الاستفادة و إستغلال المواهب النسوية،مما يساهم في تحقيق حالة إجتماعية جيدة لهن،وإماطة صور الفقر على أسرهن،إلا أن هذه الاعانات لا تتسم بالديمومة(موسمية)،كما أن هذا المشروع يدعم النساء فقط دون الرجال،في حين يوجد الآلاف منهم لم يجدوا من يدعمهم ويشجعهم

4- العمليات التضامنية:

إن من أهم البرامج الحيوية لجمعية الإرشاد و الإصلاح هي تقديم المساعدات للفقراء،خصوصا حملات قفة رمضان السنوية،حيث يتجند لها المئات من المتطوعين،والتي هي عبارة على إعانات بالمواد الغذائية المختلفة تسد رمق الفقير خلال الشهر المعظم .[3]

1-المصدر نفسه.

2-نفس المصدر.

3-نفس المصدر.

ونعرض الحصيلة الاجمالية للمستفيدين منها من(2010-2015) بالنظر للجدول رقم (16):

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستفيدين	6000	6000	7000	7000	8000	9000

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الملاحظة لعدد المستفيدين من قفة رمضان،حيث وصل عددهم الى أعلى مستوى له في سنة 2015،إن دل على شيئ فإنما يدل على حجم المساهمات التي تطوع بها المحسنين للجمعية،مع غياب تام للإعانات الجهات الرسمية المحلية،[1] فالمواطن هو من صنع الفارق،و هنا يكمن دوره الشراكي والفعلي في تفعيل هذه السياسة فرغم الإسهامات المتعددة لهذه الآليات إلا أنها لا ترتقي بأن تفعل السياسة الإجتماعية محليا إلا أنها تبقى في طور التحسن وهذا حال توفر المعطيات اللازمة لذلك .

1-المصدر نفسه.